

وحسب عشرة جرة وثمانية عشرة بنوا ستة اعمام  
 وان بنايت الماعدا فاضرب كل احد بما في جميع الكسب  
 ثم المبلغ في انك لم تبلغ في الرابع ثم المبلغ في  
 اصل المسئلة كما واثين عشر بنات وست جدات  
 وسبق اعمام وان كانت المسئلة قائمة فاضرب  
 ما ضربته في الاصل فبيع القول في جميع ذلك **فصل**  
 وتدخل العددين ثوب بطرح الاقل من الاكثر فربيع  
 او اكثر فبقيته او بقية الاكثر على الاقل فيقسم بقية  
 صحيح كما تجتمع مع العشرين وتوافقها بان ينقص الاقل  
 من الاكثر من الجانين حتى يتوافقا في مقدار فان توافقا  
 في واحد فبما متباينان وان في اكثر فبما متوافقان  
 فان كان اثنين فبما متوافقان بالنصف ان اثنى  
 فالثالث واربعة فبالربع هكذا الى العشرة وان في  
 احد عشر فبالحزب من احد عشر واهل جز او ان اردت عشرة  
 نصيب كل فريق من التصحيح فاضرب كل من لم يصل  
 المسئلة فيما ضربته في اصل المسئلة فما خرج فهو نصيبه  
 وكذا العمل في معرفة نصيب كل فرد وان شئت فا  
 نسب سهام كل فريق من اصل المسئلة الى عدد رؤوسهم  
 ثم اعط كل من تلك النسبة من المفروب لكل فرد منهم

وان اردت قسمته الشركة بين الورثة او الغنا  
 فافطر بين الشركة والتصحيح فان كان بينهما موافقة  
 على وفق التصحيح فما خرج فهو نصيب ذلك الورث  
 وان لم يكن بينهما موافقة فاضرب سهام كل وارث  
 في جميع الشركة ثم اقسم الحاصل فاضرب سهام كل  
 وارث من التصحيح في وفق الشركة ثم اقسم الحاصل  
 على جميع التصحيح فما خرج فهو نصيبه وكذا العمل لمعرفة  
 نصيب كل فريق وفي القسمة بين الغنا اجعل  
 جميع الديون كالتصحيح وكل دين سهام وارث  
 ثم اعمل العمل المذكور وس صاغ من الورثة او الغنا  
 وعلى شي منها فاطرح نصيبه من التصحيح والديون وان  
 الباقي على سهام من بقي او ديونهم قال الفقيه  
 هذا هو ملحق الاجر ولم آل هذا في عدم شركة  
 شي من مثل الكتب اربعة والتمس من النظر  
 فيه ان اطلع على الاخلال بشي منها ان يحتم  
 بحالة فان الاثان محل النسيان ولكن ذلك  
 بعد التأمل في مظان تلك المسئلة فانه ربما ذكرت  
 بعض المثل في بعض الكتب المذكورة في موضع  
 وفي غيره في موضع آخر فاكثرت بذكرها في احد